أثر التنمية على التعليم العالي بالجزائر

تيلولت سامية*

Résumé

L'interdépendance et l'interrelation entre les processus de développement économique et social et l'enseignement supérieur, nous fait croire que la solution aux problèmes de développement renouvelable, doit passer par les universités. Cette conviction est renforcée si l'on regarde les fonctions de base des universités dans le développement de la main d'œuvre. En plus de suivre les tendances du développement technologique, et d'en bénéficier pour le développement futur, le manque de personnel professionnel et administratif vient au premier rang des facteurs qui entravent le processus de progrès économique et social, et le manque de cadres est plus grave que le manque de capitaux et de ressources naturelles.

Le système de l'enseignement supérieur en Algérie, comme dans la plupart des pays en développement, souffre de nombreux problèmes en plus de la faiblesse des liens entre les plans de développement économique et social, et les plans d'expansion de l'enseignement supérieur. La bonne planification scientifique doit être basée sur des ressources naturelles, sociales et humaines, le plan de développement global doit refléter des objectifs clairs, portant sur l'élimination des maux sociaux, et l'exploitation efficace des ressources et capacités disponibles et leur développement.

* أستاذة مساعدة قسم أ، جامعة الجزائر3.

ملخـــص:

إن الترابط العضوي والعلاقة الجدلية بين عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليم العالي، يجعلنا نعتقد أن حل المشكلات المتجددة للتنمية في أي بلد لا بدّ أن يمر بالجامعات، ويتعزز هذا الاعتقاد إذا نظرنا إلى المهام الأساسية للجامعات وفي طليعتها تطوير القوة العاملة، إضافة إلى رصد توجهات التطور التكنولوجي ودراسة إمكانية الاستفادة منه في أعمال التنمية المستقبلية. كما يتعزز هذا الاعتقاد إذا علمنا أن نقص الكوادر المهنية والإدارية يأتي في طليعة العوامل التي تعرقل عملية التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلدان عموما، وأن الافتقار إلى هذه الكوادر في بعض الدول أكثر خطورة من الافتقار إلى رأس المال أو الافتقار إلى الموارد الطبيعية خصوصا.

والحقيقة أن نظام التعليم العالي في الجزائر، شأنه في ذلك شأن أنظمة التعليم العالي في معظم البلدان النامية، يعاني من مشكلات موضوعية عديدة، ويأتي في مقدمة هذه المشكلات ضعف التخطيط العلمي، وضعف الترابط بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخطط التوسع في التعليم العالي. فالتخطيط العلمي السليم يجب أن يقوم على دراسة ورصد الموارد الطبيعية والاجتماعية المتاحة والطاقات البشرية المتوافرة، وفي خطة التنمية الشاملة يجب أن تتجسد أهداف واضحة تتعلق بالقضاء على الأمراض الاجتماعية الخطيرة كالفقر والمرض والجهل والبطالة من خلال الاستغلال الكفء للموارد المتاحة والطاقات المتوفرة وتنميتها.

مقدمـــــــــة:

شهد العالم في النصف الثاني من القرن العشرين نقلة تاريخية وحضارية لم يسبق لها مثيل في جميع المجالات: الاقتصادية، والثقافية، والتكنولوجية، والاجتماعية، حيث تشير التقديرات الديمغرافية المستقبلية إلى أن العالم يتجه نحو مجتمع سكاني أكثر تقدما فكريا، وأكثر تباينا ثقافيا، وأكثر تحولا اقتصاديا، فأثّرت موارد التعليم العالي تأثرا واضحا، مما أدخل الجامعات عهدا من التغييرات المستمرة والمتلاحقة، تتمثل في ظهور متطلبات اجتماعية متغيّرة أدت إلى تغييرات أساسية في طرُق تعلُّمِ وعملِ واتصالِ وتواصلِ الطلابِ، فنتج عنها جيل من الطلاب يختلف عن الأجيال السابقة، ومناهج مبتكرة للتعليم والتعلم لا تتلاءم مع البيئة الحالية التي تقاوم التغيير لما تستخدمه من آليات وطرق تدريس عتيقة، إضافة إلى أنه أصبح من سمات أواخر القرن العشرين وملامح القرن الواحد والعشرين التطوير والتغيير السريع الذي ينتج من خلاله تقادم المعلومات والتكنولوجيا في وقت قياسي.

وبإعتبار أن التعليم العالي بجميع وظائفه يعتبر من أهم ركائز التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، فلا بد من تطويره والتعجيل بتأهيله لتنفيذ المهام المنوطة به.إن التوسع الأفقي والشاقولي في التعليم العالي، ينبغي أن يكون مبنيا على دراسة الاحتياجات العلمية والتقنية للبلد بمختلف القطاعات.

ولا يخفى أهمية مثل هذه الدراسات وفائدتها في تحليل المعلومات الإحصائية حول الحياة العلمية وعلاقتها بالحياة الاقتصادية والاجتماعية[1].

إن حجر الزاوية في تطوير التعليم العالي هو إمكانية رصد أعمال التنمية المستقبلية، والتنبؤ بالحاجة الفعلية إلى الأيدي العاملة المؤهلة. بعبارة أخرى، إنّ اتجاهات تطوير التعليم العالي ترتبط ارتباطا واضحا بتوجهات عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أي أن التعليم العالي مرهون بعلاقة جدلية مع التنمية، إذ لا يمكنها التطور بمعزل عنه، فأي إصلاح شامل لا يأخذ بعين الاعتبار الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي سيكون مبتورا وناقصا إذا لم نقل معزولا عن حركة التنمية.

ففي الجزائر مثلا قطعت الجامعة شوطا لا يمكننا إنكاره بما فيه من صعاب ونقائص، إذ تمكنت في 48 سنة من تكوين قرابة مليون ونصف مليون إطار (1362835 طالبا إلى غاية السنة الجامعية 2008/2007 التابعين لوزارة التعليم العالي) وهم يُعَدُّونَ اليومَ العمودَ الفقري في مجمل نشاطات البلاد، تشهد على ذلك المقارنة بين جامعة الجزائر سنة الاستقلال بتعداد طلابها المقدر بـــ 2725 طالبا، والعدد القليل من المدرّسين الجزائريين آنذاك، والجامعة الجزائرية اليوم (2010) بطلابها المقدّرين بمليون وربع مليون طالب من بينهم 1103823 تابعين لوزارة التعليم

[1] محمد عبد العليم مرسي، التعليم العالي ومسؤولياته في تنمية دول الخليج العربي، مكتبة العربي لدول الخليج، الرياض، 1985، ص5.

العالي، وأساتذتها وباحثيها البالغ عددهم 60.000، إلى جانب العدد الهائل من الهياكل المنجزة.*

ورغم ذلك، فإن نظرتنا لواقع الجامعة الجزائرية يسودها عدم الرضا، إذ كان بإمكاننا أن نصحح جل الصعوبات التي بدأت تظهر قبل التسعينيات، ذلك أن التعليم العالي وجد نفسه عبر محطات زمنية من عمره يتخبط في المراجعة والتعديلات، مما شكّل مشاريع من الأفكار والأساليب. والحقيقة التي يجب ألاّ تخفى على أحد أن واقع التعليم العالي أوجب مراجعة شاملة لكل مكوناته، وسعيا جادا إلى بناء فلسفة تعليمية وطنية متكاملة وشاملة.

سنحاول في هذا المقال تسليط الضوء على **العلاقة الجدلية بين التنمية والتعليم العالي في الجزائر من خلال تحليل أثر التنمية على التعليم العالي.**

ومن أجل تفسير هذه المشكلة ومحاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة، يمكن تصميم الفرضية التي تبقى دائما احتمالية، ومطروحة للنقاش:

إن العلاقة القائمة بين التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي من جهة، والتعليم العالي والبحث العلمي من جهة أخرى، تتمثل في علاقة متبادلة التأثير، إلا أنّ الوضع مختلف في البلدان النامية ومنها الجزائر.

وعليه، فإن مقالنا هذا يهدف إلى توضيح وتحليل علاقة التنمية بالتعليم العالي، ومعرفة ملامح وتطور التعليم العالي بالجزائر.

---

* وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المديرية الفرعية لدراسات الإحصائية والتخطيط (1985-2009).

أولا: أثر التنمية على التعليم العالي بالجزائر من الجانب المالي والمادي:

إن أولى الخطوات التي قامت بها الجزائر لتنمية التعليم العالي محاولة القيام بتغييرات ضرورية في نظام التعليم العالي، كانت تتميّز بها المرحلة الأولى بعد الاستقلال، والذي كان الهدف الرئيسي من خلالها هو تطبيق السياسة التعليمية المبرمجة، وتظهر تنمية التعليم العالي كذلك من خلال الميزانية التي ترصد له من الميزانية العامة للدولة، التي أولت اهتماما كبيرا في هذا الجانب وخاصة في العقود الثلاثة الأولى، مبينا في التطور الكبير لميزانية التعليم العالي. فالتعليم العالي، بحكم الدور الذي يلعبه في التنمية، ينبغي أن يكون له نصيب من ثمرات هذه التنمية، ومن بين هذه الثمرات الأرصدة المادية والمالية الموجهة لتنميته وتطويره.

أ- أثر التنمية على التعليم العالي من الجانب المالي:

إن أثر التنمية على التعليم العالي يمكن اكتشافه من خلال الإنفاق على التعليم العالي، أو ما تمّ رصده من مخصصات الميزانية العامة للدولة للتعليم العالي، وما نتج من توسع في التعليم العالي.

1- مستويات الإنفاق على التعليم العالي بالجزائر:

لقد اعتبر التعليم العالي في الجزائر -منذ الاستقلال- مشروعا حكوميا محضا، تموّله بشكل أساسي الموارد الحكومية، ومع مرور الزمن أدت الحاجة للاستجابة للطلب الاجتماعي المتزايد إلى توسيع التعليم العالي، وقد ازدادت تكلفة هذا التعليم لمسايرة التوسع من جهة، وللمحافظة على مستوى نوعي مقبول من جهة أخرى، والجزائر باعتبارها دولة منتجة للبترول، استطاعت أن تتحمل هذه الزيادة المستمرة في ميزانية التعليم العالي إلى حدّ

ما، وأثناء الأزمة البترولية التي عرفتها الدول المنتجة للبترول سابقا ومن بينها الجزائر، سجلت نسبة نمو المخصصات الحكومية لهذا القطاع التعليمي معدلات نمو منخفضة، مما أثر سلبا على نواحي التعليم العالي من حيث الكم والكيف. لهذا أصبح من الضروري البحث عن حل لمثل هذه المعضلة تفاديا لعدة مشاكل في المستقبل، وحتى تتمكن الجزائر من الاستجابة للطلب الاجتماعي الذي تتزايد ضغوطه وحاجاته باستمرار.

ولمعرفة الحصص المقدمة من طرف الدولة لصالح هذا القطاع نقدّم الجدول رقم (1) الذي يبيّن حصص الإنفاق على قطاع التعليم العالي بالنسبة للميزانية العامة للدولة خلال العشريات الأربعة الأخيرة.

الجدول رقم (1) حصص الإنفاق على قطاع التعليم العالي من ميزانية الدولة بالجزائر

السنوات	ميزانية الدولة (10^3) دج	ميزانية القطاع (10^3) دج	حصتها من ميزانية الدولة %
1979-1973	141 687 000	6 784 000	4,78
1989-1980	900 374 000	51 676 000	5,73
1999-1990	6 267 426 715	212 211 370	3,38
2009-2000	14 388 040 950	988 458 413	6,87

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي -مديرية إدارة الوسائل- لجميع السنوات 1973-2009.

خصصت الدولة للتعليم العالي والبحث العلمي مبالغ ضخمة منذ الاستقلال، حيث تمثل ميزانية القطاع نسبة معتبرة من ميزانية الدولة، وكان

المجهود متواصلا والميزانية في ارتفاع، ونلاحظ أن الأرقام بالقيم المطلقة في تزايد معتبر، حيث خصص القسط الأكبر من هذه الموارد لدفع رواتب المستخدمين، ولشراء التجهيزات والوسائل التعليمية[1]، أما الأرقام النسبية فهي متقلبة، بل انخفضت حسب الجدول (1) في العقد الثالث، ونظرا لبرنامج التعديل الهيكلي ومقارنته بإجمالي الناتج المحلي فقد عرفت نفقات الدولة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي انخفاضا خلال هذا العقد الثالث ابتداء من سنة 1990، وذلك من ناحية النسبة المخصصة لميزانية القطاع من طرف ميزانية الدولة أو من ناتج الدخل الخام. ثم نلاحظ لرتفاع في العقد الأخير لتصل نسبة ميزانية القطاع من ميزانية الدولة إلى 6,87%.

2- تطور ميزانية التسيير وميزانية التجهيز في قطاع التعليم العالي:

إنّ النسبة المخصصة لكل من ميزانية التسيير وميزانية التجهيز من الميزانية المخصصة للقطاع ككل، نقدّمها في الجدول رقم (2) أدناه الذي يبيّن تطور هاتين الميزانيتين خلال العشريات الأربعة الأخيرة.

الجدول رقم (2) تطور ميزانية التجهيز والتسيير

السنوات	ميزانية القطاع	ميزانية التجهيز	%	ميزانية التسيير	%
1979 / 1973	6 784 000	2 625 000	38,69	4 159 000	61,31
1989 / 1980	51 676 000	22 248 000	43,05	29 428 000	56,95
1999 / 1990	212 211 370	45 753 000	21,56	166 458 370	78,44
2009/ 2000	988 458 413	379 864 568	38,43	608 593 844	61,57

المصدر: وزارة التعليم العالي –مديرية إدارة الوسائل– لجميع السنوات 1973–2009.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي – المشروع التمهيدي لتقرير حول التنمية البشرية 1999/1998 ص21.

وتظهر بيانات جدول رقم (2) توزيع النفقات بين ميزانية التجهيز وميزانية التسيير، باعتبار أكثر من ¾ الميزانية العامة للتعليم العالي موجهة للتسيير، والمبالغ المكونة لهذه الأخيرة كانت تتوزع خلال معظم الفترات حسب النسب التالية: [1]

- 45% من ميزانية التسيير تصرف في خدمة أعباء الأجور.
- 40% من ميزانية التسيير تصرف في الخدمات الجامعية.
- 15% من ميزانية التسيير تصرف لصالح البحث العلمي والتي بدورها تصرف85 % منها لكتلة الأجور ومنح البحث.

أما ميزانية التجهيز: فتشمل حجم النفقات المسخرة لإنجاز المؤسسات وهياكل الاستقبال الضرورية لسير نشاطات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، ومن خلالها نتعرف على المجهود الذي تبذله الدولة في ميدان الاستثمار الموجّه للتكوين العالي.

وفي نهاية العشرية الأخيرة (2009/2000) خصّصت الدولة مبلغ 379864568 ألف دج لميزانية التجهيز أي ما يعادل 38,43% من ميزانية التجهيز للدولة، وهذا لا يعني أنّ ميزانية التجهيز كانت في تناقص مستمر، بل تارة تزيد وتارة تتناقص. وهذه الميزانيات سمحت بإنجاز هياكل جامعية جديدة كجامعات وأحياء جامعية عديدة وغيرها مقارنة بمجمل الإنجازات السابقة منذ الاستقلال.

---

[1] نيس سعيدة: تمويل نفقات التعليم العالي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1998/1997، ص 82.

وهذه الإنجازات سمحت بمواجهة التزايد الهائل من الطلبة الذين يتدفقون إلى قطاع التعليم العالي خلال العشرية الأخيرة، مع تحسين ظروف التعليم بشكل ملموس خاصة بعد تطبيق نظام LMD، حيث تقلصت نسبة الاكتظاظ في المدرجات بأكثر من النصف.

ومن خلال هذين الجدولين ندرك أن ميزانية القطاع عرفت زيادات مطلقة من عقد إلى آخر لمواكبة سياسة الاستيعاب ومتطلباته مما يدل على مدى عناية الدول الجزائرية بالقطاع، إلا أن التطور من منظور النسب المئوية ظل مستقرا إلى حدا ما، وهذا خلال العشريات الأربعة، إذ لم يتعد الفرق النسبي 1,4%.

لقد عرفت تكلفة الطالب الجزائري تزايدا مستمرا رغم ضعفها مقارنة بالدول المتقدمة أو حتى الدول العربية، حيث قفزت كلفة الطالب من الميزانية النهائية للقطاع من 24113.5 دج سنة 1985 إلى 80908.3 دج سنة 2000، أي بمعدل قدره 335 %، مما يعني أن السلطات العمومية أولت أهمية للاستثمار في ميدان التكوين الجامعي.

ورغم الجهود الضخمة المبذولة في ظل الظروف غير المواتية التي يميزها ضعف معدلات النمو الاقتصادي، يمكن القول أن الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي تعتبر ميزانية ضخمة وطائلة وتنمّ عن الجهود المبذولة والأولوية المعطاة له. كما يمكن القول من جهة أخرى، رغم المعدل المتوسط والمعتبر لتطور ميزانية تسيير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والبالغ 4%، إلاّ أن كلفة الطالب سنة 2006 لم تتطور إلا بنسبة ضعيفة جدا وهي في حدود 0,7% سنويا، وهذا ما يدلّ أن الجهد المبذول من طرف الدولة ينعكس سلبا على تكلفة الطالب، مما يؤدي إلى

تدهور في المستوى النوعي خاصة التكوين، لأن ميزانية تسيير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي لا تكفي سوى لتغطية 70% منها.

إذن، فتكلفة الطالب –من منظور ميزانية التجهيز– تبدو ضعيفة مقارنة بكلفة الطالب من منظور ميزانية التسيير، حيث بلغت سنة 1990: 10123.5 دج للطالب الواحد، ثمّ عرفت تطوّرا متذبذبا، تارة تزداد وتارة تتناقص، وأدنى كلفة عرفها الطالب كانت في سنة 1995 بسبب ضعف الميزانية المخصصة للتجهيز الناجمة كما ذكرنا سابقا عن سياسة التقشّف، أما أكبر تكلفة عرفها كانت سنة 2010، بسبب ارتفاع مخصصات تجهيز القطاع.

إنّ تقليص الاعتمادات المالية ليست المشكلة الوحيدة التي يعاني منها قطاع التعليم العالي، فرفع الدعم عن الأسعار في إطار تدابير برنامج التصحيح الهيكلي، والذي يعني تحرير الأسعار لمختلف السلع والخدمات بما فيها التجهيزات الضرورية والكتب، والذي شكّل سنة 1996 بالنسبة للجزائر أكبر مشكل، وذلك بحثا عن تكلفتها الحقيقية، قد عمّق من متاعب الطلبة المنتمين للعائلات الفقيرة المنهكة أصلا جراء مختلف التدابير ذات الطابع الركودي لبرنامج التصحيح، ممّا انعكس سلبا على دخلها الحقيقي الذي تراجع وبنسبة مرتفعة، مما يعني أن هؤلاء الطلبة سيخصّصون جزءا كبيرا لشراء الكتب من منحهم المتواضعة، والتي كان بإمكانها أن توجّه لسد حاجات مختلفة.

ب– أثر التنمية على التعليم العالي من الجانب المادي:

إذا كانت دراسة تطور مخصصات التعليم العالي في الجزائر قد أعطتنا فكرة عن حجم الاستثمارات المرصدة في خطط التنمية لتطوير

التعليم العالي (أي الانعكاسات المالية)، فإن دراسة التوسع في التعليم العالي من الجانب المادي، توضح الطرق التي استخدمت فيها هذه الاستثمارات، أو بمعنى آخر، الانعكاسات النوعية لعملية التنمية على التعليم العالي.

1- تطور منشآت التعليم العالي:

لم يكن للجزائر على مستوى قطاع التعليم العالي بعد الاستقلال سوى جامعة واحدة وهي جامعة الجزائر، بالإضافة إلى المدرسة المتعددة التقنيات بالحراش والمعهد الفلاحي[1]، أما اليوم في بداية الألفية الثالثة، فالشبكة التابعة لقطاع التعليم العالي عرفت تنوعاً وتطوراً يعكسه الجدول رقم (3) أدناه الذي يبيّن أن الشبكة التي كانت تقدّر بـــ 3 مؤسسات (جامعة ومعهدين) سنة 1963/1962 تطورت وأصبحت بعد 48 سنة تتكون من 76 مؤسسة أي بزيادة 63 مؤسسة.

[1] مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر من سنة 1962 إلى 1980، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص17.

الجدول رقم (3) تطور عدد المؤسسات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

السنوات	الجامعات	المراكز الجامعية	(المدارس الوطنية العليا) المعاهد الوطنية	المدارس العليا للأساتذة	المعاهد الأخرى والمدارس التحضيرية	المجموع
63/62	1	-	2	-		3
73/72	3 [1]	2	1	2	1	6
89/88	7	-	12	4	9	32
91/90	13	14	4	13	4	48
97/96	13	13	11	9	9	55
2000/2001	18	15	5	4	11	53
2002/2001	26	4	6	4	6	56
2009/2008	UFC* +35	14	13	4	10	76

المصدر: الجدول من استخلاص الباحثة اعتمادا على عدة دوريات تصدرها وزارة التعليم العالي باسم التكوين العالي بالأرقام (المديرية الفرعية للإحصائيات والتخطيط + Bilan de l'enseignement supérieur 1962- 1987 juin 1987

يبين الجدول أن الجزائر إلى غاية سنة 1989 كانت لا تملك سوى 32 مؤسسة جامعية منها 7 جامعات، إذ أن تحويل أغلب المراكز الجامعية إلى جامعات كان في فترة التسعينيات ابتداء من السنة الجامعية 1991/1990 التي كانت تتوفر على 48 مؤسسة، فارتفع عدد المؤسسات

[1] BAKOUCHE Sadek : Contribution du système éducatif à la croissance économique thèse de magister, ISE, 1986, p 23.

* UFC: جامعة التكوين المتواصل.

خلال عشرية التسعينات بـــ 58,18%، كما ارتفعت معظم المعاهد الوطنية إلى مدارس وطنية عليا خلال السنة الجامعية 2008/2007، مع إنشاء 10 مدارس تحضيرية، بالإضافة إلى إنشاء مراكز جامعية جديدة، حيث وصلت في نهاية 2009 إلى 14 مركزا بعدما تحولت معظمها إلى جامعات في سنة 2002/2001. ومن المرتقب أن يرتفع إجمالي المؤسسات في السنة الجامعية 2012/2011 إلى 82 مؤسسة، لأن هناك 6 مؤسسات في طريق الإنجاز تحصلت على مرسومها مؤخرا وهي: المركز الجامعي لولاية البيض، 3 مدارس وطنية عليا، ومدرسة عليا للأساتذة بولاية سكيكدة، مدرسة تحضيرية للعلوم الطبيعية بالجزائر، مع العلم أن هناك قسمان تحضيريان مدمجان.

2- المنشآت والهياكل التابعة للخدمات الجامعية:

إن الوسائل المجندة لحساب الخدمات الجامعية مسيّرة من طرف (الديوان الوطني للخدمات الجامعية) باعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري موضوعة تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلالية المالية، مهمتها تطبيق السياسة الوطنية في مجال الخدمات الجامعية كالمتابعة، التنسيق، مراقبة الإقامات الجامعية، تسيير المنح، ترقية النشاطات الرياضية والعلمية، مع إعداد وتنفيذ برنامج النقل الجامعي، بالإضافة إلى ضمان تنظيم وقاية صحية للطلبة، مع استقبال الطلبة الأجانب المسجلين بالجزائر بصفة نظامية. ويتكون الديوان من

4 مديريات مركزية و57 مديرية لامركزية حسب تقديرات سنة 2011/2010.[1]

أما الإقامات الجامعية التابعة له فتتكون من إمكانيات مادية وهيكلية، وغرفا جماعية أو فردية مجهّزة، بحيث يكون في متناول كل طالب: سرير، وطاولة مدرسية، وخزانة، ومستلزمات الفراش.

وتتوفر حاليا 368 إقامة جامعية (حسب تقديرات 2011/2010)، 39,34% منها متواجدة في ولايات الشرق، 35.24% في ولايات الوسط، والباقي المقدر نسبته 25,40% متواجدة في ولايات الغرب. وتبلغ طاقاتها الإيوائية 510482 سريرا كطاقة إيواء نظرية في جميع الإقامات، بينما استقبلت هذه الإقامات 442538 طالبا حسب تقديرات (10 جانفي 2011) (279023 طالبة، و163515 طالبا) أي بقطانة تقل عن الطاقة النظرية، حيث بلغت النسبة المتوسطة للنقصان بين القاطنين والطاقة النظرية (−14%) كما ترتفع هذه النسبة إلى الزيادة في بعض الإقامات إلى أكثر من +4% مثل الإقامات المتواجدة بولايات الوسط التي تفوق نسبة القطانة مقارنة بالطاقة النظرية على سبيل المثال بجاية نسبة (+15%) والجزائر العاصمة بـــ (+11%)، بينما لم تعرف نسبة القطانة مقارنة بالطاقة النظرية نسبة أكثر سوى في 11 ولاية وهي الجزائر، بجاية، عين الدفلة، البليدة، المدية، تيزي وزو، سطيف، سكيكدة، قسنطينة، ورقلة، ومعسكر. وهذا ما يفسّر أنّ الشروط غير مناسبة للإيواء في هذه الولايات، إذ يوجد من (2) إلى (3) طلاب في الغرفة الواحدة، بل يتعدى ذلك في بعض الإقامات إلى

[1] Office National des Oeuvres Universitaires – Bilan statistique national – année (2010-2011).

(5) وحتى (6) طلاب في الغرفة الواحدة، وهذا ما لا يسمح للطالب بإعداد دروسه الجامعية في أحسن الظروف، رغم أنّ عدد الإقامات ارتفع منذ الاستقلال إلى غاية 2000 بـــ 119 إقامة، وبارتفاع أيضا قدره 110 إقامة منذ سنة 1982/1981 ليصل حاليا (2011/2010) إلى 368 إقامة جامعية، أي بزيادة قدرها 249 إقامة في العشرية الأخيرة، حيث استقبلت هذه الإقامات 442538 طالبا (36,94% ذكور و63,05% إناث) موزعين حسب الجهات التالية: 166644 طالبا بولايات الوسط، 185031 طالبا بولايات الشرق، و90863 طالبا بولايات الغرب.

تعتبر مسألة الإيواء عائقا حقيقيا بولايات الوسط لاسيما ما يتعلق بالفتيات، عكس ولايات الشرق والغرب، وعليه، فإنّ الدخول الجامعي للسنوات المقبلة بهذه الولايات يطرح أكثر فأكثر من حيث توزيع الطالبات.

وبخصوص المطاعم الجامعية فيبلغ عددها –بالإقامات الجامعية أو خارجها– 156 مطعما جامعيا سنة (2001/2000)، منها 17 مطعما مركزيا، وقد قدر عدد الوجبات المقدمة يوميا 515181[1] وجبة غذائية، منها 211276 وجبة في الشرق، و127128 في الغرب، و176777 وجبة في الوسط. وبلغ عدد المستفيدين من هذه المطاعم 400409 مستفيدين، منهم 245606 مستفيدين مقيمين بالإقامات، و154803 مستفيدين خارجيين، حسب تقديرات (2001/2000).

ورغم أن الإطعام الجامعي يعتبر عنصرا حيويا في حياة الطلبة إلى أنه لا يرتاد إلى المطاعم الجامعية بصفة منتظمة سوى 24% من إجمالي

---

[1] الديوان الوطني للخدمات الجامعية – إحصائيات من وثائق إدارية بالديوان

الطلبة، 14% منهم ذكور، و10% إناث، ولا ترتاد نسبة 34% من إجمالي الطلبة المطاعم الجامعية على الإطلاق، وهذا استنادا إلى الدراسة الميدانية التي شملت عينة تمثيلية من الطلبة تمّ إنجازها لصالح وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق ميداني.

وخلاصة القول فإنه على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة من طرف الدولة، إلا أن هناك جامعات تشكو من الاكتظاظ، وهناك مراكز جامعية تشكو من النقص، وهذا الاكتظاظ انعكس على التعليم النوعي في التعليم العالي، وهو ناتج عن ضعف بناء المؤسسات (كالجامعات والمعاهد)، وعلى الرغم من تبني نظام الأفواج المتعددة بالنظام الكلاسيكي، وبتطبيق نظام LMD بالتعاقب على المدرجات في اليوم الواحد، بحيث قد يصل عدد الأفواج المتعاقبة يوميا في غالب الأحيان إلى ستة، والحل الحقيقي والفعال لهذه المشكلة هو استخدام تقنيات وأساليب جديدة ومتطورة حتى يتمكن المدرس من تقديم أفضل ولعدد أكبر من الطلاب وبكلفة أقل.

ثانيا: أثر التنمية على التعليم العالي من جانب الموارد البشرية:

تتشكل الأسرة التعليمية من طلبة وأساتذة وعمال القطاع، والإستراتيجية الشاملة التي اعتمدتها الجزائر زادت من حجم التعليم العالي، وبالتالي توسع عدد الطلبة والأساتذة، بسبب حاجاتها إلى خريجين، واستجابة لضغط السكان المتزايد، ولتقديم فرص تعليمية للمواطنين.

1- تطور عدد الطلبة:

ولمعرفة تطور الطلبة طيلة ثمان وأربعين سنة، نقدم الجدول رقم (4) الذي يبيّن تطور عدد الطلبة المسجلين بالتدرج خلال العقود الخمسة، من السنة الجامعية (1962/1961) إلى السنة الجامعية (2009/2008).

الجدول رقم (4) تطور عدد الطلبة المسجلين بالتدرج خلال العقود الأربعة

السنـــــة	/1961 1962	/1971 1972	/1981 1982	/1991 1992	/2001 2002	/2008 2009
عدد الطلبة المسجلين	1317 [1]	23413	72590	220878	552804	1103823
العدد المتزايد من عقد إلى عقد	/	+ 22.096	+ 49.177	+ 148.288	+ 331.926	+ 551.019

المصدر: الجدول من استخلاص الباحثة بناء على عدة حوليات من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

نلاحظ من خلال الجدول تضاعف عدد الطلبة المسجلين خمس مرات من عقد إلى عقد، مما نستنتج أن هناك نموا ميليا لعدد الطلبة خلال العقود الخمسة، إلا أنّ هذا النمو الميلي لا يؤثّر على الزيادة – بالقيمة المطلقة– الهامة لهم، فقد تضاعف عددهم أكثر من 405 مرات خلال العقود الخمسة حسب مؤشر التطور.

إنّ حجم الطلبة بالتعليم العالي اليوم (2010) في بلادنا حسب الإحصائيات المعلنة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي يمكن تلخيصه كما يلي:

1.103.823 طالبا مسجلا، منهم 1.48.899 مسجلا في التدرج، ومنهم 54.924 طالبا في ما بعد التدرج، **ولكن كم سيكون "حجم الطلبة" بالتعليم العالي خلال السنوات العشر أو العشرين القادمة؟**

[1] Mary Jean Bowman : texte choisis sur l'économie de l'éducation, UNESCO, 1971, p201.

نشير إلى أن المستلزمات تتغيّر بتغيّر الأهداف المرسومة بعد أجل محدّد وخاصة بعد تطبيق نظام LMD، فليست هي ذاتها في حال قبول مليون طالب أو مليون ونصف طالب أو مليونين، إذ ينعكس ذلك على:

- إنجاز الهياكل القاعدية.
- جهد التمويل والاستثمارات.
- تكوين المؤطرين.
- الإجراءات المرافقة (الخدمات الجامعية، تهيئة المنظومة).

إن تواصل نمو الطلبة سيؤدي إلى أن تعداد طلبة التعليم العالي سيبلغ مليونَيْ طالبٍ خلال سنة 2015، مقابل عدد سكان سيبلغ حوالي 42 مليون نسمة، وسيقابل كل سنة قرابة 100.000 طالب جديد، ويتخرج 150.000 حائز على شهادة. وستوزّع هذه الأعداد على مختلف التخصصات مثل (العلوم الطبية، التكنولوجيا، العلوم الإنسانية، العلوم الاجتماعية)، وأيضا على عدة مناطق جغرافية.

إن هذا الإسقاط الخطي يسمح بتكوين فكرة تقريبية مقبولة عن التعليم العالي، بافتراض أن باقي العوامل المؤثرة تبقى ثابتة على ما هي عليه، ولكننا سنرى فيما بعد أنّ هذا مجرد افتراض، إذ ليست هناك عوامل ثابتة باستثناء المعطيات الديمغرافية.

إن معطيات جزائر اليوم مغايرة تماما لمعطيات سنوات السبعينيات أو الثمانينيات، فإنّ النظرة السياسية لا شك أنها هي الأخرى قد تغيرت. إنّه لا محيد لنا اليوم عن النقاش حول "حجم الطلبة" الذي تريده البلاد لقطاع التعليم العالي خلال السنوات العشر القادمة أو العشرين، حتى ولو أدى ذلك إلى المحافظة على نسبة النمو التي عرفها القطاع خلال العشريتين

الأخيرتين.ويمكننا الإشارة بصورة موجزة إلى أن الحوار حول تعداد الطلبة بقطاع التعليم العالي يؤسس حسب وجهة نظر منهجية، على ثلاثة أنواع من المقاربات لا تعارض بينها:

فالأولى: نقصد بذلك أساسا "**تكوين اليد العاملة حسب الطلب**"، وتحديد الحاجة إلى الإطارات في كل المستويات حسب متطلبات النمو الاقتصادي الشامل من خلال (الناتج الداخلي الخام)، والنمو حسب القطاعات، ونسب التأطير في العمل، ثمّ تقدير ما ينجز عن هذه الحاجة من طاقات في التكوين.

أما الثانية: فنجري "**عملية تقويم لطلب المجتمع على قطاع التعليم العالي**"، حسب فرضيات تطوير التعليم الثانوي، لنخلص إلى تحديد طاقات التكوين التي يجب إعدادها.

والثالثة: يتم "**إجراء المقارنة بين مجتمعنا بين مجتمعات مماثلة لنا**"، خلال مرحلة تاريخية معيّنة، ونحاول الخروج بثوابت تسيّر قطاع التعليم العالي ببلادنا، عادة ما تلجأ المؤسسات إلى استعمال طريقة مقارنة مع مجتمعات مماثلة، فمثلا بلغ عدد الطلبة 937 طالبا لكل 100.000 نسمة بالجزائر في سنة 1999 حسب الدليل الإحصائي لمنظمة UNESCO، وفي مصر 1560 طالبا، وفي الأردن 2250 طالبا، وفي المغرب 1044 طالبا، وفي تونس 1004 طالبا، وفي ألمانيا 2319 طالبا، وفي فرنسا 3409 طلاب، وفي السنغال 296 طالبا، مما يدل على أن الجزائر لم تحقق بعد التوسع الكافي في هذا المجال.

يصعب تقويم القطاع التعليم العالي والبحث العلمي من جانب الموارد البشرية كل سنة ولعدد الطلبة بشكل خاص، فالإجراءات المتخذة في هذا

المجال لا تظهر آثارها إلا بصورة تدريجية ومتمايزة، ومن ناحية أخرى فإن مسألة الموارد البشرية مرتبطة بعوامل أخرى منها: الخريطة الجامعية، التدفق الطلابي، والمباني، وطرق تقويم العمل التربوي، وشروط الترقي في المسارات المهنية للأستاذة والإداريين، والقوانين الخاصة، وظروف العمل.

لكنه مهما كان تأثير هذا العامل أو ذاك على الموارد البشرية، فلا بد أن يظل المعيار البيداغوجي مركزَ الانشغالات والقرارات.

2- تطور أساتذة ومستخدمي التعليم العالي:

تتألف المؤسسة الجامعية من عدة عناصر بشرية، وغايتهم الأولى هي تكوين الطلبة، إلى جانب فئة الطلبة الهيئة التدريسية والباحثون والفريق الإداري، الذين يسهرون على خدمة المنظومة الجامعية.

- **تطور الهيئة التدريسية:**

تتكوّن الهيئة التدريسية من أساتذة التعليم العالي، وأساتذة باحثين، وأساتذة باحثين استشفائيين، تحدد مهامهم بالدرجة الأولى بحكم تخصصهم وميولهم المهني، وليس انتمائهم إلى مؤسسة تعليمية معيّنة[1]. وعليه، فإنّ فعاليات وكفاءات هذه الهيئة مرتبطة بنجاح المنظومة التعليمية من خلال التعليم والتكوين العاليين والبحث.

يشكل الأستاذ حجر الزاوية في نجاح التعليم أو فشله، ومن هنا فإن تكوين وتعليم الأستاذ واجب قبل تعليم الطالب، لأنه حيثما وجد الأستاذ الصالح وجد الطالب الصالح، والعكس صحيح".

---

[1] O.C.D.E Quel avenir pour les universités? Paris- 1987 - P 35.

إن المقصود من هذا التعريف أن الأستاذ له مسؤولية عظمى في تعليم الطالب وتربية الأجيال، تتمثّل في نشاطات كثيرة: بيداغوجية، وتربوية، واجتماعية، تنعكس مباشرة على الطالب، أي أن الأستاذ مصدر المعرفة بالنسبة لطلبته، وأن تكون له سلطة علمية متحررة، لا مصدرا راكدا وسلطة قامعة كابتة، ولا بد أن تتوفر للأستاذ القدرة على التحصيل السريع، وكذلك القدرة على التجديد[1].

ويتم تكوين هؤلاء الأساتذة بالجزائر بطريقة تقليدية تعرفها الجامعات منذ نشأتها حتى الآن، وتعتمد بالدرجة الأولى على الحصول على الدرجات الجامعية مثل دكتوراه دولة، أو دكتوراه علوم، أو دكتوراه الدرجة الثالثة، أو الماجستير، ثمّ يباشرون مهامهم في التدريس بدون أن يتلقوا أي تدريب أو تكوين بيداغوجي في طرق التدريس، وعلم النفس التربوي، وأصول المهنة، إلى آخره.

ومما لا شكّ فيه أن حصول الأستاذ الجامعي على درجة الماجستير أو الدكتوراه بنوعيها بدون تكوين تربوي لا يعني بالضرورة قدرته على التدريس والتكوين، فهناك الكثيرون من أساتذة الجامعات ممن لهم مقدرة مشهودة في البحث والتأليف، ولكنهم في مجالات التدريس يبدون عجزا واضحا قد يصل إلى درجة الفشل.

فالجزائر ليس لديها أية برامج لتكوين أساتذة الجامعة خارج نطاق أطروحات الماجستير والدكتوراه وغيرهما من الدرجات العلمية الأخرى،

---

[1] تركي رابح – أصول التربية والتعليم– ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1990، ص 420.

رغم أهمية هذا التكوين ونجاعته في نجاح الأساتذة في مهنة التدريس مع طلبتهم داخل قاعات الدرس، نذكر أن التعليم العالي يتم عن طريق إلقاء محاضرات، وأعمال موجّهة، وأعمال تطبيقية، حيث يقوم بأداء هذه المهام مدرسون مختلفو المراتب، كما يمكن للأساتذة ذوي الرتب العالية ممارسة مهام إدارية في مؤسسات التعليم العالي وتسييرها، كما يمكن للأساتذة الاستشفائيين الجامعيين ممارسة نشاطات صحية في هياكل استشفائية جامعية.

وبخصوص تطور الهيئة التدريسية، فقد ظل عدد المدرّسين المكلّفين بالتأطير يتزايد باستمرار خلال العقود الأخيرة، حيث انتقل من 298 أستاذا سنة 1962 ليصل إلى (34470) [1] أستاذا خلال الدخول الجامعي 2009/2008 أي تضاعف العدد بمقدار 115 مرة بالنسبة للسنة الجامعية 1963/1962، وتضاعفت بمرتين مقارنة بسنة 2000، ويبلغ عدد أساتذة التعليم العالي (2586) أستاذا بنسبة جزأرة قدرها 99,30%، والأساتذة المحاضرون قسم أ (4338) وقسم ب (1989) بنسبة جزأرة قدرها 99,86% أي بنسبة تقدر على التوالي بـــ 6.33% و8.88%. ويبين الجدول رقم (7) أدناه تطور عدد المدرسين حسب الدرجة العلمية.

أما سلك الأساتذة المساعدين والمكلفين بالدروس (الذي يعود نشأته إلى سنة 1989/1988) فكان يضم سنة 1970 (96) أستاذا مساعدا، وفي سنة 2009 فيحتل الأولوية بمجموع 13.812 أستاذا مساعدا قسم أ، و11.027 أستاذا مساعدا قسم ب، أي أكثر من 74% من مجموع المدرّسين. أما

[1] Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique – Annuaire statistique n° 38 Année 2008/2009, p 11.

بالنسبة لسلك المعيدين الذين كانوا يشكلون غالبية المدرّسين سابقا (61,40% سنة 1970)، وبحكم ترقيتهم إلى سلك الأساتذة المساعدين، فإن عددهم اليوم 623 معيدا فقط، أي بنسبة 2% من مجموع المدرّسين.

الجدول رقم (7) تطور هيئة التدريس حسب الرتبة العلمية

الدرجات	70/69	80/79	1990/89	2000/99	2008/07	2009/08
الأساتذة	54	259	567	950	2282	2586
الأساتذة المحاضرون قسم قسم أ	119	466	871	1612	3757	4338
الأساتذة المحاضرون قسم قسم ب						1989
المكلفون بالدروس (قسم أ)	0	0	637	6632	12875	13812
الأساتذة المساعدون قسم ب	96	2584	7642	6275	11919	11027
المعيدين	428	2866	4819	1991	771	623
المجموع	**697**	**6175**	**14536**	**17460**	**31703**	**34470**

المصدر: الجدول من استخلاص الباحثة بناء على عدة حوليات من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

ويزيد التوزيع اللامتكافئ واللامتوازن للأساتذة والأساتذة المحاضرين عبر الوطن الوضع سوءا، فالمؤسسات الجامعية التابعة للجهة الشرقية (قسنطينة) أقل من المؤسسات الجامعية التابعة للجهة الغربية (وهران)، وهو بدوره أقل حظا من التأطير الجيد من المؤسسات الجامعية التابعة لجهة الوسط (الجزائر).

- **المستخدمون الإداريون:**

تتكون الفئة الأخرى من مستخدمي التعليم العالي من المستخدمين الإداريين والتقنيين وعمال الخدمات الذين يمارسون وظائفهم في مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات العمومية التي تقدم خدمات جامعية.

وبلغ تعداد هؤلاء المستخدمين في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي (عدا الأساتذة) 32769 موظفا وعاملا حسب إحصائيات سنة 2000/1999، من بينهم 15968 يوجدون في المؤسسات الجامعية، و1140 يوجدون في مراكز البحث الجامعية، و497 في هياكل الإدارة المركزية، و50 في الهيئات الجهوية للجامعات، و32 في وكالات البحث، و14532 في مؤسسات الخدمات الجامعية. [1]

ونظرا لسوء الظروف التي عاشتها الجزائر في العقد الأخير فقد ارتفع عدد أعوان الأمن بالمؤسسات الجامعية إلى 1903 أعوان، أي بنسبة 12.18% من إجمالي المستخدمين، أما نسبة التأطير الإجمالية فتقدر بـــ 30 طالبا لكل موظف وعامل، وهو ما يفسر العدد الكبير للمستخدمين بهذه المؤسسات الجامعية، وهذه النسبة متفاوتة من فرع إلى آخر. أما المؤقتون فعددهم 356 عاملا وموظفا يمثلون جلهم حراسا وأعوان أمن بنسبة 70.2% من إجمالي المؤقتين.

إن تسيير الموارد البشرية، ينبغي أن يدعم بواسطة تكوين نوعي للمستخدمين الإداريين المكلفين بذلك، ونشير في هذا الصدد إلى تنظيم

---

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الحلولية الإحصائية رقم 39، ص13.

دورات تكوينية للأمناء العامين للجامعات مثلا، تستدعي تقويمًا موضوعيًا للوقوف على مدى تحقيق الأهداف المرجوة من مثل هذه الدورات.

من الواضح مما سبق، أن الجزائر قامت بتنفيذ خطط تنموية طموحة خصصت لها موارد طائلة في بعض الفترات، بما توفر لها من حصيلة صادراتها، بالإضافة إلى الموارد المحلية التي تمكنت من تعبئتها ومن القروض الخارجية.

خاتمة:

تجلى أثر واهتمام عملية التنمية في الجزائر لقطاع التعليم العالي من خلال المخصصات المتزايدة سنويا في الميزانية العامة للدولة لقطاع التعليم العالي، ومن خلال التوسع الذي حصل في عدد الطلاب والجامعات والمعاهد والمدارس ومراكز البحوث والإقامات الجامعية والمطاعم... إلا أن هذا التوسع كان توسعا كميا لم يأخذ بعين الاعتبار معايير الكفاءة، والربحية الاقتصادية، وحالة ووضع سوق العمل.إن أي توسع في التعليم العالي، حتى يكون مبرَّرا اقتصاديا، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار ناحية هامة وهي تهيئة محطات الاستقبال لخريجي الجامعات والمعاهد.

وإذا كانت دواعي التنمية الشاملة تتطلب، بصورة عامة، الاهتمام بالتنمية البشرية، والنهوض بقدراتها العلمية والتقنية والعملية والتطبيقية، في عملية مستمرة لا تتوقف للمحافظة على التقدم في عالم متطور يشتد فيه الصراع والتنافس على تحقيق التطور والتقدم المستمرين، فإن واجب التبصر يفرض علينا ألا نحد من القبول في مؤسسات التعليم العالي في المستقبل، بل على العكس من ذلك، يتطلب التوسع في التعليم العالي شريطة أن يكون في

الاتجاه الصحيح، وأن يوفر لهذا التوسع الإمكانيات المناسبة والتمويل الكافي مع تنويع مصادره[1]. وعليه، فإن الحد من القبول في مؤسسات التعليم العالي، وتقليص حجم التعليم العالي، هو في الواقع وقفة أو تجميد لحركة التنمية البشرية التي تعتبر ــ بحق ــ أحد العوامل الرئيسية التي ترتكز عليها التنمية الشاملة.(*)

ومن هنا، فتحقيق التنمية البشرية، باعتبارها أساسا وهدفا في نفس الوقت للتنمية الشاملة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، تقتضي إعطاء التوصيات التالية:

1. إعادة هيكلة التعليم العالي في الجزائر بشكل يسمح باقتصاد الوقت والمال، و إنشاء نوعيات وشعب للتخصصات الجديدة المرنة .
2. دعم الجامعات بالإمكانات اللازمة، والاهتمام بالهيئة التدريسية كمّا ونوعا، مع توفير الشروط والظروف المناسبة لهم اقتصاديا واجتماعيا لأداء مهامهم على أحسن وجه.
3. تحقيق التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والمحيط (مواقع العمل ومراكز الإنتاج)، وتفعيل الهيئات والمجالس الموكلة إليها مهمة التنسيق هذه.
4. إحداث نوع من الانسجام الأكثر والاتساق الأفضل بين مكونات المنظومة التربوية (التربية الوطنية، التكوين والتعليم المهني، والتعليم العالي).

---

[1] UNESCO : 1999 – Statistical yearbook tables, 4-2.

* اليونسكو في آخر تقرير لها بيّنت أن من أهم أسباب تدهور مستوى التعليم العالي في الوقت الحاضر هو التضخم العددي الذي تشهده الجامعات، ومع ذلك أوصت بالتوسع فيه لمواجهة متطلبات مجتمع المعرفة، على أن يزداد تمويله وينوّع من مصادر مختلفة.

5. توفير مقومات التكوين المستمر لملاحقة التطور، ومواصلة تنمية القدرات العلمية والعملية للقوى العاملة في عالم يشتدّ فيه الصراع على تحقيق التقدم.
6. ضرورة مواجهة سياسة القبول بمؤسسات التعليم العالي اعتمادا ليس فقط على المؤشرين المعمولين بهما لحد الآن وهما:

معدلات النجاح في البكالوريا و الطاقة الاستيعابية للمؤسسات وإنما أيضا على تقدير الفائض والعجز في كل اختصاص و دراسة احتياجات السوق من مختلف التخصصات.

في عالَمٍ مُعَوْلَمٍ، ووعيا منها بالمهام المنوطة بالجامعة على المستوى الداخلي لضمان التطور والتحكم في العلم والمعرفة، وعلى المستوى الخارجي لتسجيل حضورها من أجل تشجيع التبادلات العلمية والحركية البشرية على جميع المستويات، انخرطت بلادنا منذ سبتمبر 2004 في هذا السياق العالمي الخاص بإصلاح أنظمة التعليم العالي، وهو نظام LMD. (أي: ليسانس، ماستر، دكتوراه)، الذي يجب أن يتأقلم مع المحتوى الاجتماعي والسياسي والثقافي للجزائر، وخاصة من خلال البحث عن سوق العمل الذي يتميز بأنه ليس مرنا بل ضيقا، في دولة لا تصدر الثروة، ولا قدم لها في سوق المنافسة، ورؤيتها في مجال السياسات الاقتصادية ضيقة، يتخرّج في ظل النظام الكلاسيكي سنويا 150.000 جامعي، أغلبهم باحثون عن الشغل، أما النظام الجديد LMD، ومع بقاء سوق العمل على حاله أو بافتراض تطوره المحدود على سلم المرونة في

المدى القريب، فهو نظام سيرفع من نسبة الخريجين بسبب اختصار مدة الليسانس إلى ثلاث سنوات، مع قيود الانتقال إلى الماستر.[1]

وفي الأخير، فإن بلادنا التي تعمل كل ما في وسعها لتجاوز الصعوبات المتعددة الأسباب والاتجاهات، تمر أيضا بمرحلة الإصلاح الاقتصادي بكل آمالها وآلامها، وتلك المرحلة تفرض على الجامعة، وتفرض على المؤسسات ومراكز الإنتاج، وعلى الكل في موقعه، مسؤوليات جديدة في مواجهة التغير والتقدم الذي يحيط بنا، وفي إطار المنافسة العالمية التي لابد أن ندخلها، ولمواجهة الآثار المحتملة لدخولنا المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، ولمواجهة آثار الثورة العلمية والتكنولوجية التي تجتاح العالم.

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية:

- تركي رابح، أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة2، الجزائر،1990.
- محمد عبد العليم مرسي، التعليم العالي ومسؤولياته في تنمية دول الخليج العربي، مكتبة العربي لدول الخليج، الرياض، 1985.
- مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر من سنة 1962 إلى 1980، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

[1] مصيطفى بشير، الشروق اليومية، صفحة الأقواس، عدد 1401، مارس 2011، ص 19.

– نيس سعيدة، تمويل نفقات التعليم العالي في الجزائر، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1998/1997.

– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، المشروع التمهيدي لتقرير حول التنمية البشرية 1999/1998.

– وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تقرير عن تطوير التعليم العالي في الجزائر مقدم إلى وزراء التعليم العالي في البلاد العربية المنعقد في ماي 1981 بالجزائر.

– وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جميع الحوليات الإحصائية الصادرة عن المديرية الفرعية للدراسات الإحصائية والتخطيط (من 1962إلى غاية 2009).

– وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جميع السلاسل الإحصائية الصادرة عن مديرية إدارة الوسائل (1985–2009)

– الديوان الوطني للخدمات الجامعية، إحصائيات ووثائق إدارية مختلفة.

– مجلة جامعة التكوين المتواصل، نشرية إعلامية جامعية تصدرها جامعة التكوين المتواصل، العدد 2002.

– حوليات جامعة الجزائر، التعليم العالي والتنمية، حبة العقبي، السنة الجامعية 1987/1986.

– الشروق اليومية، صفحة الأقواس، بشير مصيطفى، عدد 1401، مارس 2011.

BIBLIOGRAPHIE EN LANGUE FRANÇAISE :

- BAKOUCHE Sadek : Contribution du système éducatif à la croissance économique thèse de magister, ISE, 1986.
- Mary Jean Bowman : texte choisis sur l'économie de l'éducation, UNESCO, 1971.
- Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique – Annuaire statistique n° 38 Année 2008/2009.
- Office National des Oeuvres Universitaires – Bilan statistique national – année (2010-2011).
- UNESCO : 1999 – Statistical yearbook tables, 4-2.
- O.C.D.E Quel avenir pour les universités? Paris- 1987.